مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٦: ٢٠١٨
Journal of University of Babylon, Humanities, Vol.(26), No(6): 2018

The Problem of Generalization in Psychological and Educational Research

(An Evaluation Study of University Thesis at the Universite of Oran)

Aiche Sabah
Department of Education Sciences, Faculty of Social Sciences, Taher Moulay University of Saida .Algeria
aichsabah@yahoo.fr

Abstract:

Generalisation is the ability to apply the results from a study or experiment to the wider target population. In this article, I open a debate about the generalization problematic in psychological research. We have addressed the definition of generalization and its logic, and we reviewed the types of generalization in both quantitative and qualitative research. Three models of generalization, as proposed by Firestone, are discussed in this paper: classic sample-to-population (statistical) generalization, analytic generalization, and case-to-case transfer (transferability) At last we presented some criticism of generalization, which was flowing in its entirety on the insufficiency of inductive arguments (POPPER, 1959), or because of the nature of psychology and the instability of its phenomena.

We analyzed the thesis published on level of the University of Oran between the years 2012-2015 in terms of Sampling mode and appropriateness for a set of standards relating to the generalization. We found that there are errors in sampling methods is mainly centered on the selection of the Accidental Sample and call it random Sample. It also is not followed steps required to identify the sample, which makes it difficult to be considered representative of the population original and therefore not possible to generalised results.

Keywords: Generalisation, psychological research, thesis, evaluation

إشكالية التعميم في البحوث النفسية والتربوية

(دراسة تقييمية للرسائل الجامعية بجامعة وهران)

عايش صباح
قسم علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة د. مولاي الطاهر، ولاية سعيدة، الجزائر

الخلاصة

التعميم هو القدرة على تطبيق نتائج من دراسة أو تجربة على نطاق أوسع من المجتمع المستهدف. في هذا المقال، قمنا بمناقشة إشكالية التعميم في البحوث النفسية؛ حيث تطرقنا إلى تعريف التعميم ومنطقه، وتعرضنا إلى أنواع التعميم في كل من البحوث الكمية والكيفية، أين تم مناقشة ثلاثة نماذج من التعميم على النحو الذي اقترحه فايرستون وهي: التعميم الإحصائي، التعميم التحليلي، وكذا الانتقال من حالة لحالة "قابلية التحول"؛ وفي الأخير قمنا باستعراض بعض الانتقادات الموجهة للتعميم، والتي كانت تصب في مجملها حول عدم كفاية الحجج الاستقرائية (بوبر، ١٩٥٩) أو بسبب طبيعة علم النفس وعدم ثبات ظواهره.

وفي الشق الميداني قمنا بتحليل طريقة المعاينة ومدى ملائمتها لمعايير التعميم للرسائل المنشورة على مستوى جامعة وهران بين سنتي ٢٠١٢– ٢٠١٥، توصلنا إلى أن هناك أخطاء في طرق المعاينة تتمحور أساسا حول اختيار العينة بطريقة الصدفة وتسميتها بالعشوائية، كما أنه لم يتم اتباع الخطوات اللازمة في تحديد العينة مما يجعل من الصعب اعتبارها ممثلة للمجتمع الأصلي وبالتالي عدم إمكانية تعميم هذه النتائج.

الكلمات المفتاحية: التعميم، البحوث النفسية والتربوية، الرسائل الجامعية، التقييم

المقدمة:

لقد أدى التفجر المعرفي الذي نعيشه اليوم إلى زيادة الحاجة إلى الدراسات والبحوث، التي أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم .

يعتبر البحث العلمي ميدانا خصبا ودعامة أساسية لتقدم ورفاهية الإنسان، باعتباره نشاطا فكريا منظما، يقوم على تقصي وتتبّع الحقائق حول مشكلة معينة وفق منهج خاص، من أجل حل مشكلة، أو استقصاء وضع معين، أو تصحيح فرضية، أو التحقق من صحة نتائج توصلت إليها دراسة سابقة. كما يهدف العلم إلى الاستفادة من الدراسات السابقة، على اعتبار أن المعرفة متراكمة، وتبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون.

إذ يعرف البحث العلمي بأنه طريقة للاستقصاء المبرمج والدقيق لغرض التوصل إلى حقائق جديدة تكون عون للباحث في حل معضلة معينة ومن التعريفات الشائعة في الوقت الحالي يمكن ان ندرج التعريف الآتي، هو محاولة جادة ومنظمة توجه بطريقة ما لحل مشكلات البشر في مجالات شتى.[١]

وإن من أهم مبادئ البحث العلمي "التعميم"، الذي يتمثل في الوصول إلى حلول ملائمة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة، ويعتمد على تماثل الجزئيات وتشابه الظروف.

حيث يتم تعميم نتائج العيِّنة موضوع البحث على مفردات المجتمع الذي أُخِذَتْ منه، ومن ثم تعميم ما يتوصل إليه الباحث على جزئية ما إلى جميع الحالات المتشابهة، والخروج بقواعد عامَّة يستفاد منها في تفسير ظواهر أخرى مماثلة. وإذا كانت عملية التعميم سهلة في العلوم الطبيعيَّة، فإنها لا تخلو من الصعوبة التي قد تجعل منها عملية محفوفة بالشك والارتياب في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

إذا كانت الظواهر الطبيعية تتميز بتجانس الصفات الأساسيَّة، فإن الأمر مختلف بالنسبة للعلوم الاجتماعيَّة، أين يختلف البشرُ في شخصيَّاتهم وعواطفهم ومدى استجاباتهم للمؤثِّرات المختلفة ممَّا يصعبُ معه الحصول على نتائج صادقة قابلة للتعميم.

وعلم النفس كغيره من بقية العلوم الانسانية والاجتماعية يواجه صعوبات كبيرة وجدية فيما يتعلق بمنهجية البحث واستخلاص النتائج وتعميمها.

لذا فإن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح مفهوم التعميم، وأهم أنواعه سواء تعلق الأمر بالبحوث الكمية أو الكيفية، ومن ثم التعريج على معوقات التعميم في العلوم النفسية والتربوية، وأخيرا التطرق إلى تقييم التعميم في الرسائل العلمية(ماجستير ودكتوراه) المنشورة على موقع جامعة وهران.

مشكلة البحث:

يحتل البحث العلمي مكانا بارزا في تقدم النهضة العلمية وتطورها ولقد تزايد الاهتمام بالعلم والبحث العلمي منذ بداية القرن العشرين في مختلف مجالات الحياة، كما ان الجامعات والمؤسسات العامية والتربوية

تساهم او تنهض بدور حيوي في تشجيع البحث العلمي ودعمه وتنشيط حركته من خلال دعم الاساتذة والباحثين للتفرغ لهذه المهمة وتوفير المستلزمات التي من شانها الارتقاء بمستوى البحث العلمي والاستفادة من نتائجه وتطبيقاته تتجه البحوث العلمية خاصة الاجتماعية والانسانية الى تحدير او رصد مشكلة معينة ومحاولة الكشف عن اسبابها من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول الى حلول مناسبة للمشكلة المراد حلها.[٢]

يعتبر التعميم مصدر قلق كبير للباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية بصفة خاصة، حيث يشير هذا الأخير إلى صحة الفرضية التي تم اختبارها وتأكيدها عن طريق التحليل الكمي أو الكيفي، في المقابل فإن الفرضية التي تفتقر إلى مثل هذا التعميم هي فرضية عديمة الفائدة.

ولأن علم النفس أصبح علما مستقلا عن الفلسفة والفيزيولوجيا منذ سنة ١٨٧٩م – حين أنشأ العالم الألماني (وليم فنتيليام فونت Wilhelm Wundt) أول مختبر لعلم النفس، يهتم ببحث ودراسة كل ما يتعلق بالإنسان وأيضا التنبؤ بسلوكيات الأفراد والجماعات ورد فعلهم المستقبلي–، فإن تعميم النتائج أصبح أمرا مهما جدا، ليس فقط من خلال تحليل البيانات ومن ثم تعميم النتائج على مجتمع أو عينة أكبر، وإنما أيضا لإيجاد حلول لمختلف المشاكل النفسية لكل أفراد المجتمع والتحكم فيها .

من هذا المنطلق، فإن التعميم القائم على أخذ عينات غير صالحة، أو التطبيق عليها دون تمحيص واعتناء بمعايير التعميم، يمكن أن يؤدي إلى التقييم الخاطئ للتعميم في كثير البحوث والدراسات النفسية.

لذا تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مدى التزام الباحثين في الدراسات النفسية والتربوية بمعايير المعاينة وعلاقة ذلك بتعميم تلك الدراسات، وذلك من خلال التساؤلات التالية:

ما هي أنواع المعاينة التي تم الاعتماد عليها في رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة في جامعة وهران بين سنتي ٢٠١٢– ٢٠١٥؟

ما مدى ملائمة طريقة اختيار العينة للمعايير الواجب توفرها في التعميم؟

أهداف البحث:

التأكيد على أهمية التعميم في البحوث النفسية والتربوية، وتوضيح طرق التعميم المختلفة تبعا لتصاميم البحوث التربوية المختلفة.

القاء الضوء على مفهوم التعميم وأنواعه وأهم الانتقادات الموجهة إليه في مجال العلوم النفسية والتربوية.

تقييم جزء من الرسائل الجامعية وفق ما هو متعارف عليه لدى الباحثين حول منهجية المعاينة وتعميم النتائج من أجل الوقوف على صلاحية التعميم من عدمه في البحوث النفسية والتربوية.

حدود البحث: تتمثل حدود هذا البحث فيما سيلي:

يقتصر على البحث على مراجعة (١٠٠) رسالة منشورة على موقع جامعة وهران ما بين ٢٠١٢-٢٠١٥، حيث اقتصرت عملية التقييم على طريقة المعاينة التي اتبعها الباحث ومدى مطابقتها لمعايير المعاينة الصحيحة.

الجانب النظري:

سوف نتطرق في الجانب النظري إلى تعريف التعميم، وأهم أنواعه اضافة الى أهم الانتقادات الموجهة إليه كما سيلي:

١- تعريف التعميم:

يعتبر "التعميم" مصدر قلق كبير للباحثين الذين يقومون بإنجاز دراساتهم وبحوثهم، فهو إلى جانب أمور أخرى، يشير إلى صحة النظرية في وضع مختلف بعد أن تم اختبارها والتأكد منها تجريبيا.

لذلك فإن النظرية التي تفتقر إلى مثل هذا التعميم هي تفتقر أيضا للفائدة العلمية.

ولأن علم النفس أصبح علما يتمتع بكل شروط ومبادئ البحث العلمي التي من بينها القدرة على التعميم كان لابد من التطرق لهذا المفهوم، ذلك أن عدم الالتزام بمعايير التعميم سيؤدي بكل تأكيد إلى تعميم خاطئ على المجتمع.

إن التعميم هو عملية انسانية شائعة، إذ نحن في حياتنا اليومية نقوم باستخلاص استنتاجات حول واقعنا من كمية محدودة من الخبرة. هذا يوفر علينا الجهد، ولكن يمكن أن يخدعنا، لأن تجاربنا قد تكون محدودة جدا أو انتقائية.

توضح الحياة الاجتماعية العديد من الأمثلة حول التعميم، على سبيل المثال لما نسمع الناس يتكلمون عن شخص يشتبه في أنه كذب أو سرق شيئا في الماضي؛ هذا سوف يثير شكوكنا أو على الأقل تحفظات ضد هذا الشخص بغض النظر عما إذا كان الشخص حقا قد سرق أو كذب، وعلى النقيض من ذلك، لو سمعنا الناس يتكلمون عن شخص ما بأنه حسن السلوك، فإننا سنأخذ عنه انطباعا جيدا حتى لو يكن ذلك صحيحا. وقس على ذلك في كل أمورنا اليومية.

إن هذه الأمثلة تعتمد على أحكام تتعلق بالأفراد، وذلك باستخدام كل المعايير التي يرون أنها مناسبة. في المقابل، يوفر علم الرياضيات والإحصاء بعض الطرق التي تزيد من صحة التعميم باتباع نفس القواعد من الملاحظة إلى الاستنتاج فاتخاذ القرار، لكنها لا تعتمد على أهواء الأفراد بل تعتمد على معايير علمية. "فالحقيقة العلمية لا بد أن تكون موضوعية ومشتركة بين المجتمع العلمي كله، ويوفر التعميم الإحصائي هذه الأرضية المشتركة للاتفاق".[٣]

ينظر إلى التعميم على أنه الهدف الرئيسي من العلم، بوصفه عملية لصياغة النظريات العلمية.

وعند البحث عن التعاريف المتعلقة بمصطلح "التعميم"، نجدها تدور حول الصيغ التالية:

– استنتاج الصياغات العامة والقوانين العلمية من وقائع محددة. [٤]

– تعميم [مفرد]: ج تعميمات (لغير المصدر) وتعاميمُ (لغير المصدر)، مصدر عمَّمَ. بمعنى إطلاق الحكم عامًّا بعد استخلاصه بالاستناد إلى حالات خاصّة. أيضا انتقال من الجزئيّ إلى الكُلِّيّ أو من الخاصِّ إلى العامِّ "تعميم القضايا/الأدلة/ النَّتائج".[٥]

- تشكيل المفاهيم العامة التي يتم استخلاصها من حالات معينة، أو قابلية هذه المفاهيم للتعميم، كما أنه حقيقة علمية يجري تعميمها حسب قاموس اكسفورد Oxford (١٩٨٩).[٦]

فالتعميم إذا هو المنطق الذي ينطوي على استخلاص استنتاجات واسعة من حالات معينة، أي تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من عدد محدود(العينة) على المجتمع ككل.

إن التعميم هو نواة كل عمل علمي، وسمة أساسية للمعرفة العلمية، كما أنه الهدف من العلم في حد ذاته. وتتمثل سيرورة التعميم في انتقاله من الملاحظة إلى محاولة استخلاص استنتاجات لتركيبات أعم، والتي تمتد إلى الحالات المستقبلية، كما يوضح الشكل التالي:

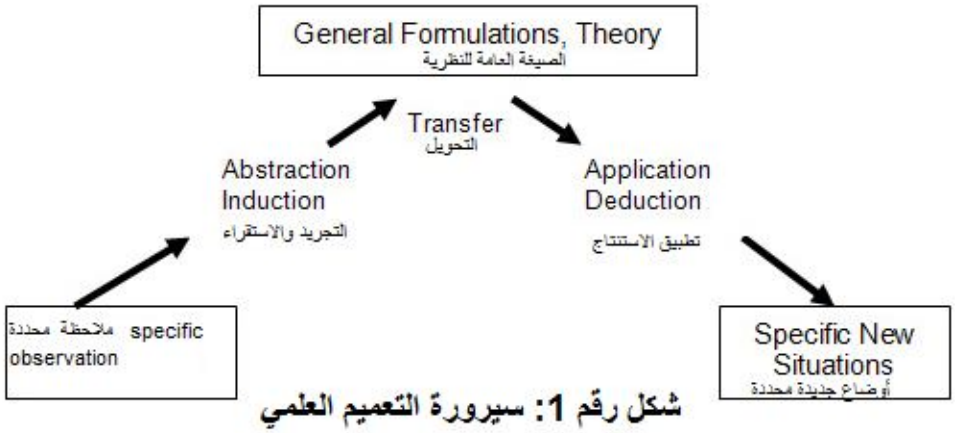

شكل رقم 1: سيرورة التعميم العلمي

صياغة البيانات الأعم لا تكون ممكنة إلا من خلال التجريد والاستقراء، فيما تربط الصياغة العامة للنظرية بين الصياغات العامة للبيانات الحالية والبيانات التي وضعت سابقا، والاستفادة من تلك النظريات هي أن نتمكن من تطبيقها على الحالات الجديدة التي نكتشفها عن طريق التكرار. ثم يأتي الاستنتاج أي استخلاص النتائج من تجربة ما، ومن ثم تطبيقها على وضع جديد. هذا الإجراء كما يبدو هو في صميم العمل العلمي.

في مجال البحوث التربوية والنفسية، يعتبر التعميم أمرا ضروريا في تطبيق الدراسات، إذ بدون تعميم، لن يكون هناك أي بحوث مبنية على أدلة علمية.

انطلاقا من هذا التصور، فإن التعميم ليس من الضروري أن يكون له بعد كمي أو إحصائي فقط؛ مع ذلك، إن العديد من الباحثين، سواء عند استخدام المنهج الكمي أم الكيفي، يقيدون أنفسهم بفكرة واحدة من التعميم، وهي، أخذ العينات على أساس إحصائي وتعميمها على مجتمع الدراسة.

في البحوث الكمية، يعتبر التعميم الإحصائي المعيار الرئيسي لتقييم نوعية الدراسة. ويقوم هذا الاخير على درجة صدق نتائج الدراسة ومن ثم تعميمها على المجتمع ككل. مع ذلك، فإن التعميم عملية شائكة ومعقدة، ومعرضة للأخطاء حتى في الدراسات التي تقدم أدلة ذات جودة عالية.

أما بالنسبة للدراسات النوعية، فإن مسألة التعميم، أكثر تعقيدا، وإثارة للجدل. فالهدف من معظم الدراسات النوعية هو "الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة الإنسانية . وإذا كان المنهج الكمي يسعى إلى التنبؤ واختبار الفروض وتطبيق النظرية على الواقع، فإن المنهج الكيفي لا يقتصر دوره على مجرد وصف الظاهرة بل يتعدى ذلك إلى بناء النظريات العلمية من خلال المشاهدات والخبرات التي يعيشها الباحث في دراسته. [٧]

لفهم منطق التعميم في أي نوع من أنواع البحوث، سواء كانت نوعية أم كمية فلا بد من الإشارة إلى أن التعميم يتطلب الاستقراء الذي "يهدف إلى الدراسة الدقيقة والتتبع الدقيق للجزئيات عن طريق الملاحظات بغرض دراستها وكشف المبادئ والقوانين التي تنظمها، حيث ينتقل نمط التفكير من الجزئي إلى الكلي"[٨].

إن صدق التعميم الاستقرائي في البحوث التربوية والنفسية كاف للوصول إلى تعميم النتائج.

في العلوم الطبيعية (ولاحقا العلوم الاجتماعية) أدت الرغبة في زيادة صدق النتائج إلى صقل التعميم نحو الاستدلال الاستقرائي على أساس الاحتمال.

إذا كانت التعميمات ممكنة في النظم الفيزيائية لأنها تتعامل مع قوانين ثابتة، فإن علم الاجتماع (بما فيه علم النفس) لا يدرس مواد جامدة، بل يدرس الإنسان فردا أو مجتمعا، سلوكا أو ثقافة. فالإنسان ليس مادة بل عقل، وهو ليس ساكنا بل متغير باستمرار، وقد يكون لدى الأفراد معان مختلفة لنفس الإجراءات أو الظروف.

لقد ترجل نقاد التعميم في العلوم الاجتماعية بالاعتماد على هذه السمة الاخيرة للشك في استحالة التعميم في العلوم الاجتماعية وعلم النفس.[٩]

مع ذلك، تتوفر عدة أنواع من التعميم في مجال البحوث بصفة عامة وعلم النفس بصفة خاصة. سوف يتم التطرق إليها فيما سيلي.

٢- أنواع التعميم:

لقد حاول الباحثون المختصون في المنهجية دراسة بنية التعميم، ومن بين هؤلاء "Firestone" "فايرستون" (١٩٩٣) الذي وضع تصورا لأنواع التعميم يتكون من ثلاثة أنواع، يوفر إطارا مفيدا للتعميم في كل من البحوث الكمية والكيفية.

النموذج الأول هو الاستقراء عن طريق أخذ عينة من المجتمع وهو ما يصطلح عليه(التعميم الإحصائي)، وهو النموذج الكلاسيكي الأكثر تداولا في البحوث الكمية.

النموذج الثاني هو تعميم التحليلي، وهو نموذج له أهمية في البحث النوعي.

النموذج الثالث هو الانتقال من حالة لحالة، وغالبا ما يصطلح عليه "قابلية التحول" "transferability".[١٠]

سوف نتطرق لهذه الأنواع بشيء من التفصيل فيما يلي:

٢-١- التعميم الإحصائي:Statistical generalization

التعميم الإحصائي هو العملية التي يتم من خلالها أخذ الاستنتاجات التي تستند إلى رصد عدد محدود من الحالات، وتمتد هذه الاستنتاجات لتغطية جميع الحالات غير الملحوظة الأخرى التي تناسب في نفس الفئة. ويطلق على مجموعة الملاحظات المحدودة "العينة" والعدد الإجمالي للحالات "المجتمع".

فالتعميم الإحصائي إذا ينطوي على استنتاج النتائج من عينة ما، وتطبيقه على المجتمع الدراسي؛ وللقيام بذلك، يجب أن يتم اختيار العينة عشوائيا وتكون ممثلة للمجتمع. كما يجب أن يتم تحديد خصائص مجتمع الدراسة قبل اختيار العينة. [11]

إن أفضل استراتيجية لتحقيق التعميم الإحصائي هو الاعتماد على المعاينة العشوائية[١٢]، حيث تعطي هذه الأخيرة كل فرد من أفراد المجتمع الإحصائي الفرصة للمشاركة في البحث أو الدراسة.

يرجع تفضيل الطريقة العشوائية إلى أنها أفضل طريقة من حيث امكانية تمثيل المجتمع. إن الطريقة العشوائية يمكنها ضمان تمثيل أعلى للمجتمع، كما أنها تتطلب استخدام الإحصاء الاستدلالي الذي يمكن الباحث من تعميم النتائج على المجتمع، وإذا لم يتم اختيار العينة بطريقة عشوائية فإننا بذلك ننقض مسلما أساسيا من مسلمات الإحصاء الاستدلالي ولن تكون تعميماتنا على المجتمع صادقة. [١٣]

يعتبر هذا النموذج مثاليا في تحقيق التعميم، ومع ذلك، فإن الالتزام بتطبيق هذا الاسلوب في التعميم يبقى صعب التحقيق في البحوث الكمية المتعلقة بالعلوم الانسانية.

إن من أهم عيوب استخدام التعميم الإحصائي هو نقطة البداية: حيث يبدأ معظم الباحثين في المنهج الكمي بفكرة غامضة من المجتمع المستهدف. حيث يتم تحديد حجم العينة قبل اختياراها، وكذا الحصول على معلومات غير كافية عن المجتمع الذي سيسحبون منه العينة.

تعتبر العشوائية شرطا أساسيا للتعميم الإحصائي، لكن إلقاء اطلالة عارضة على البحوث والدراسات في مجال البحوث النفسية والتربوية العربية نجد أن الغالبية العظمى منها لا تنطوي على عينات عشوائية. في دراسة "عفانه"(٢٠١١) حول أخطاء شائعة في تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الجامعة، توصل إلى أن الطلبة يركزون على عينات صغيرة الحجم لسهولة التعامل معها دون إعطاء أي اهتمام لمدى امكانية تمثيل هذه العينات للمجتمع الإحصائي من عدمه، إذ أنهم غير مدركين لقوانين اختيار العينات الممثلة للمجتمع

الإحصائي ولا يعرفونها. كما أن الطلبة لا يمتلكون قدرة على تطبيق معايير العشوائية في اختيار العينات، "إذ يفترض أن يختار الطالب عينة تحمل خصائص المجتمع الذي اشتقت منه، بحيث يكون هناك تجانس بين العينة والمجتمع الإحصائي سواء أكانت العينات مختارة بطريقة عشوائية بسيطة أو عشوائية منظمة أو عشوائية طبقية. [١٤]

في بعض الدراسات النادرة يتم اختيار عينات عشوائية من المشاركين إلا أنه لا يكون هناك تعاون من قبل المشاركين، وهو ما يعني أن المعاينة العشوائية لا تؤدي في كثير من الأحيان إلى النتائج المرجوة منها.

مع ذلك، فإن "العشوائية" ما تزال مهيمنة في البحوث الكمية (بغض النظر عن تحقق شروطها أم لا). لتبقى العينات العشوائية التي يقوم فيها الباحثون بالتحايل في تطبيق الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات الخاصة بهم تمثل انتهاكا لافتراض العشوائية.

٢-٢-التعميم التحليلي Analytic generalization

يختلف التعميم التحليلي عن التعميم الإحصائي، حيث أنه لا يعتمد على تعميم النتائج على المجتمع من خلال الإحصاء الاستدلالي والمعاينة العشوائية، ويستخدم غالبا في البحوث الكمية.

التعميم التحليلي يبحث إمكانية تطبيق عناصر نظرية ما في حالات متعددة، حيث يوظف النتائج التجريبية "لدراسة الحالات" لتفسير النظرية الحالية، وتتم مقارنة نتائج "دراسة الحالة" الحالية مع نظرية سبق وضعها.

يتلخص هذا الأخير في إمكانية تطبيق عناصر النظرية في حالات متعددة، وهي تعتبر جزءً مهما من البحوث التي تسعى لاختبار صدق نظرية ما عن طريق جمع بيانات ثم التحقق فبناء نظرية.

إذا كان التعميم الإحصائي يعتمد على العينة والمجتمع الإحصائي، فإنه في دراسة الحالة يصعب علينا إجراء ذلك. في هذا الصدد يقول "ين" "Yin" (2009) "....إن قلق الباحثين في "دراسات الحالة" يدور حول توفرها على أساس قليل من التعميم العلمي.

فدراسة حالة يمكن أن تساهم في تطوير المعرفة العلمية أو البحث بالأحرى، فمن الممكن اختبار والتأكد فرضية أو مجموعة من الفرضيات، وهذا حسب المنهجية المستعملة في إطار بروتوكول بحث. وهنا يطرح مشكل أو تساؤل المرور من الفردي إلى الجماعي أو المعمم. فهل يمكن تقيم نظرية انطلاقا من دراسة حالة؟ فهل يمكن أن ننطلق من عناصر منتقاة في قصة أو عدة قصص فريدة وإجلاء ببداهة سيرورات وظيفة عند أشخاص مختلفون أو أصناف أشخاص؟

فالتجريبيون يعتبرون دراسة حالة وبالأخص المادة العيادية لها قيمة توضيحية بدون شك، ولكن الشك يقع حول قيمتها فيما يخص الصلاحية للإثبات (Valeur Probatoire)، فكثيرا ما يحسب على هذه الطريقة ضعفها فيما يخص التعميم للنتائج – تحقيق أو نفي .

حيث يتبادر إلى الأذهان في كثير من الأحيان التساؤل التالي: كيف يمكن التعميم من حالة واحدة؟". في الواقع، الحقائق العلمية نادرا ما تبنى على أساس تجربة واحدة؛ وعادة ما تستند على مجموعة متعددة من التجارب التي يعاد تطبيقها على نفس الظاهرة في ظل ظروف مختلفة.

الجواب هو أن "دراسات الحالة" مثلها مثل التجارب، هي تعميم لأطروحات نظرية، وليس على المجتمع. بهذا المعنى، فإن دراسة الحالة، مثل التجربة، لا تمثل "عينة". وعند القيام بإجراء دراسة الحالة سوف يكون هدفك توسيع وتعميم النظريات (التعميم التحليلي) وليس (التعميم الإحصائي). [١٥]

وفقا لـــ"ين" "Yin" (1984)، في التعميم التحليلي نسعى إلى تعميم مجموعة معينة من النتائج لنظرية أوسع.

أما "فيرستون" "Firestones"، فيرى أن التعميم إلى نظرية(التعميم التحليلي) يتمثل في تقديم الأدلة التي تدعم (ولكن لا يثبت بشكل قاطع) هذه النظرية. [١٦]

التعميم التحليلي في الدراسة النوعية يكون أكثر أهمية عند نقطة التحليل والتفسير. من خلال التحليل الاستقرائي الدقيق، مع استخدام استراتيجيات تؤكد مصداقية الاستنتاجات، يمكن للبحث النوعي أن يصل إلى التعميمات بشأن هذه الظاهرة قيد الدراسة.

حيث تنطلق البحوث الكيفية من منطلق منهجي يفترض أن الظاهرة الانسانية ظاهرة متغيرة ونسبية وهذا يتطلب فهمها في السياق الذي تحدث فيه والواقع المرتبط بها. ومن هنا يجب البدء من الجزئيات المتكونة من الملاحظة بالمشاركة والمعايشة للواقع كما هو وصولا إلى أنماط من التفسير والتحليل لإيجاد العلاقات، ثم من ذلك استنتاج فرضيات مبدئية، وأخيرا الوصول إلى نظريات يمكنها تفسير الظاهرة المدروسة.

لإجراء التعميم التحليلي، يمكن للباحث الرجوع إلى الإطار النظري المفاهيمي لمعرفة مدى تناسب مفاهيم ونماذج النظرية مع جمع البيانات وتحليلها.

في "موسوعة بحوث دراسة الحالة" " Research"Encyclopedia of Case Study، وصف "يين" "Yin" عملية التعميم التحليلي باعتباره يتكون من خطوتين:

أولا: الطرح المفاهيمي الذي يقوم به الباحث يجب أن يُظهر كيفية ارتباط نتائج البحث الكيفي(دراسة الحالة) بنظرية معينة أو بناء نظري....

ثانيا: يتم تطبيق نتائج "دراسة الحالة" على الحالات مماثلة.

كما هو الحال بالنسبة للتعميم الإحصائي، فإن التعميم التحليلي المثالي صعب التحقيق .

فالتعميم ليس من الأهداف الرئيسية للبحث الكيفي لسببين رئيسيين، أولهما أن الأشخاص والاماكن التي يتم اختيارها للبحث الكيفي نادرا ما تكون قد اختيرت عشوائيا– وكما هو معروف فإن الاختيار العشوائي هو أفضل الوسائل للتعميم من عينة ما، مع توفر النسبة المئوية المقبولة والملائمة لحجم مجتمع الدراسة، وثانيهما

أن بعض الباحثين الكيفيين يهتمون بالخصائص المميزة لمجتمعاتهم البحثية أكثر من اهتماماهم بما يمكن تعميمه منها. ولمساعدة قارئ البحث الكيفي على معرفة امكانية تعميم تقرير البحث الذي بين يديه، يجب على الباحث أن يوفر أنواعا من البيانات تشمل عدد ونوع مجتمع الدراسة، وكيف تم اختيارهم للدراسة، وطبيعة علاقة الباحث مع المبحوثين ووسائل جمع وتحليل البيانات حتى يتمكن القارئ من اتخاذ القرار المناسب عمن يمكن أن تعمم نتائجها عليهم. [١٧]

كما يتعين الاعتماد على نظرية واضحة في بداية البحث، وينبغي أن تُظهر النتائج إما الطعن في النظرية أو دعمها، فإذا كانت النتائج تدعم النظرية، يحتاج الباحث إلى حجة منطقية وسليمة ليظهر كيف يمكن تعميم هذه النتائج على حالات مماثلة.

٢-٣- تعميم حالة بحالة، (قابلية التحول) transferability

بينما للتعميم الإحصائي والتحليلي تاريخ طويل نسبيا في العلوم الاجتماعية، ظهر تعميم حالة بحالة من خلال الجهود التي بذلت مؤخرا لاستخدام الأساليب النوعية في تقييم البرامج.

فالبحث النوعي يعتمد على دراسة مكثفة لعدد صغير من الحالات. هذا حتما، سيثير تساؤلات حول مدى تمثيل تلك الحالات، وكيف أن ما عثر عليه في الحالات القليلة سيتم العثور في أماكن أخرى في حالات مماثلة.

غالبا ما تثار هذه القضية الشائكة من خلال هذا التساؤل: "كيف يمكن التعميم على أساس هذا العدد الصغير؟. من الناحية المنهجية والإحصائية، هذا سؤال معقول.

البحوث التي تعتمد على عينات صغيرة وبيانات نوعية تحتاج إلى وسيلة بديلة لمعالجة هذه المسألة.

هذه الطريقة البديلة هي ما يسميها "لينكولن وغوبا" "Lincoln and Guba" (١٩٨٥)، (قابلية التحول transferability) أو تعميم حالة بحالة حسب "فيرستون" "Firestone"(1993).

حيث توصف بأنها عملية إبداعية يستخدم فيها الباحث المعلومات عن حالة معينة تم دراستها، للوصول إلى حكم حول مدى انطباقها على حالات أخرى مماثلة.

يصبح السؤال الآن: "إلى أي مدى يمكن نقل النتائج إلى حالات أخرى؟ بدلا من: "إلى أي مدى يحتمل وجود هذه النتائج في حالات أخرى؟".

يحتاج الباحث لمعرفة مدى إمكانية نقل النتائج إلى تقديم معلومات عن المقارنات، كي يتمكن الآخرون من الاستدلال على أهمية تطبيق هذه النتائج على أشخاص آخرين، أو دراسات الحالة، أو منظمات، وما إلى ذلك.

بعبارة أخرى، لقياس مدى قابلية النتائج للتحويل، فإن الباحث يحتاج إلى أن يقدم التفاصيل ذات الصلة التي تم على أساسها المقارنة.

على سبيل المثال، إذا أردنا تعميم نتائج عادات الأكل لدى الشباب التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات مع ٥٥ طالبا في مدرسة معينة، فإنه من الصعب القيام بهذا التعميم على جميع الطلاب في جميع المدارس.

مع ذلك، فإن الحصول على معلومات متناسبة مع النتائج من حيث السن، والجنس، والعرق لدى الطلاب، وكذا السياق الاجتماعي للمدرسة يجعل من الممكن التفكير في كيفية نقل النتائج وتعميمها على للطلاب في مدارس مماثلة. [١٨]

٣- معوقات التعميم في العلوم النفسية والتربوية:

سوف نتناول بعض الانتقادات الموجهة للتعميم في البحوث النفسية والتربوية بصفة خاصة والظواهر الاجتماعية بصفة عامة من منظور منطق التعميم في حد ذاته، ومن منظور طبيعة علم النفس وخصائصه.

لقد أصبح التعميم ضرورة لا بد منها في العلم، وذلك لأهميته. إذ بالرغم من وجود بعض المآخذ والسلبيات على التعميم، إلا أنه كان يتم تغاضيها واعتبارها غير موجودة. فالنظرية العلمية قد تحظى بالقبول رغم ما تحمله من مآخذ.

لقد عارض الكثير من الباحثين التعميم بهذا المفهوم، نذكر على سبيل المثال " كارل بوبر"، الذي رفض الانطلاق من الاستقراء والوصول إلى أحكام عامة، وبرر ذلك من خلال مثاله الشهير المتصل بطائر البجع. فعندما نقول، إن جميع طيور البجع بيضاء، فهذا قانون كلي مستخلص من ملاحظات، لكن هل رأينا حقاً كل الطيور؟ بالتأكيد لا. فمهما تعددت ملاحظاتنا تبقى ملاحظات لعدد محدود من طيور البجع، لا لكلها. ومن ثمّ فلا معنى للقول إن التجربة تثبت لنا أن كل البجع أبيض اللون. وبالتالي، فالحكم الكلي "كل البجع أبيض" مثبت ومتحقق بفعل الملاحظة التجريبية، لا معنى لذلك لأنه ليس ثمة عدد من التجارب بإمكانه أن يثبت نظرية ما، بينما تكفي تجربة واحدة لتفنيدها؛ فلو وجدنا طائر بجع ولو واحداً غيرَ أبيض (أسود مثلاً)، فإن هذه الملاحظة التجريبية الواحدة كافية لدحض النظرية وتفنيدها. ومن ثم، فالنظرية تبقى صالحة ما دامت لم تفند، وليس لأنها متحققة تجريبيا.

إن التعميم القائم على أخذ العينات هو مفهوم صحيح، ولكن التطبيق دون تمحيص لها يمكن أن يؤدي إلى تقييم غير لائق للتعميم.

كما أن منطق التعميم في الدراسات التربوية والنفسية يشير إلى التطبيق على عينة، و من ثم تعميمها على المجتمع ككل، وهذا هو منطق الاستقراء.

وبالنظر لاعتماد التعميم على الاستقراء فإن هذا حتما سيقودنا إلى توضيح مشكلة الاستقراء التي ارتبطت بـــــ" هيوم"- حتى أن بوبر وصف مشكلة الاستقراء بمشكلة هيوم-، الذي وجد أن الاستقراء المعتمد كمنهج للعلم، وما يتمتع به من ثقة، ليس له ما يبرره، لا من الوجهة المنطقية ولا من الجهة التجريبية.

حيث يرى أن تعاقب السبب والنتيجة يجعلنا نعتقد بوجود علاقة سببية ضرورية في حين أن هذا الاعتقاد مجرد عادة ذهنية، وهكذا لا يرتكز الاستقراء إلا على هذه العادة، التي ولدها فينا تكرار الحوادث مطردة، فنعتقدها قانونا شاملا ثابتا يتجاوز الزمان والمكان. [١٩]

"كامبل وستانلي" "Campbell and Stanley"(١٩٦٣) لفتا الانتباه إلى "بعض المشاكل المؤلمة في الاستقراء".

هذه المشاكل مؤلمة بسبب الإحجام المتكرر في قبول رفض هيوم للاستقراء، مما أدى إلى أن التعميم العلمي أصبح غير مبرر منطقيا بشكل تام. ويرى الباحثان أنه في حين أن مشاكل الصدق الداخلي للعينة قابلة للحل في حدود منطق الاحتمال الإحصائي، فإن مشاكل الصدق الخارجي(التعميم) غير قابلة للحل منطقيا بشكل قاطع. فالتعميم عن طريق الاستقراء يعتمد على الإحصاء. وهذا العلم ليس يقينيا، بل هو علم احتمالي. مما يجعلنا نشك في التعميم.

لكن الاستقراء ضروري لأي مسعى علمي كبير، ولا غنى عنه في البحوث والدراسات العلمية بما فيها علم النفس وعلوم التربية، لذا حذر" Lee and Baskerville " "لي وباسكرفيل" (٢٠٠٣) من أن التطبيق دون تمحيص إحصائي ثم التعميم من خلال أخذ العينات كمعيار لجميع المجتمع الإحصائي قد يؤدي إلى تقييمات غير ملائمة للعديد من الدراسات.

كما أن "التعميم الإحصائي الذي يحدث عندما يلاحظ الباحث سمة من سمات عينة من المجتمع ثم يستنتج أن المجتمع نفسه لديه هذه الصفات، ضمن هامش الخطأ أمر مقلق، وقد دعم الباحثان مشكلة هيوم الاستقراء لدعم طرحهم بأن التعميم الإحصائي غير مبرر.

الأمر الثاني الذي يمكن أن يعيق عملية التعميم وهو طبيعة علم النفس باعتباره من بين العلوم الانسانية والاجتماعية.

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية على اختلاف أنواعها، وتعدد فروعها مثلها مثل العلوم الطبيعية، فليست الطريقة العلمية أو المنهج العلمي في البحث وقفا على العلوم الطبيعية والتطبيقية، كما يظن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ولكن الاختلاف يكمن في دقة النتائج، خاصة وأنه يعود إلى طبيعة المشكلات التي تواجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. [٢٠]

يرى "بوبر" (١٩٥٩) في هذا الصدد أن قدرة العلوم الاجتماعية على تتبع طريقة التعميم المستخدمة في العلوم الطبيعية ينشأ عنه نظرية كاذبة ومضللة إلى حد خطير، وذلك لأنها نظرية تنكر على المجتمع أن يتطور أو يطرأ عليه تغير ذو شأن، أو هي تنكر أن يكون للتطورات الاجتماعية إن وجدت أي أثر في الأمور المنتظمة الأساسية في الحياة الاجتماعية". [٢١]

وتتجلى هذه الصعوبة من خلال صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الاجتماعية باستمرار.

كما أن النظريات المُتوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية، ويعود السبب في ذلك إلى أن العلوم الطبيعية تتعامل مع مواد جامدة يمكن دراستها وتحليلها بدون تحيز، وإجراء التجارب عليها مختبريا وتكرارها، واستخدام أقصى درجات الضبط والتقني للخروج بنتائج دقيقة ومؤكدة ترتقي إلى مستوى القانون. بخلاف الظواهر الإنسانية والاجتماعية فهي غير ثابتة، ومواضيع بحثها، هو الإنسان ونشاطاته في كل المجالات، وهو ما يثير إشكاليات وصعوبات في مجال البحث. [٢٢]

علم النفس كغيره من العلوم الانسانية والاجتماعية ، يهتم بدراسة سلوك الانسان، حيث يقوم الباحثون باختيار عينة من المجتمع الذي يراد دراسته، ومن ثم تعميم النتائج على المجتمع ككل.

إن من أهم الخصائص الرئيسية لعلم النفس هو الشمولية. وهذا الافتراض مؤداه أن أساس السلوك البشري هو نفسه بالنسبة لكل فرد عبر الثقافات والمجتمعات المختلفة. لذلك، عندما يقترح باحث نفسي فرضية، يفترض أن هذا صحيح بالنسبة لجميع الأفراد ما لم يثبت عكس ذلك. هذا يدل على أن علماء النفس في سعي دائم لمحاولة تعميم النتائج التي توصلوا إليها إلى جميع الناس، وليس مجرد العينة التي تم اختبارها. مع ذلك، نظرا للاعتبارات التي تم ذكرها سالفا فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن تعميم النتائج من عينة صغيرة إلى المجتمع ككل.

إن اختيار عينات من المجتمع المستهدف هي الطرق الأكثر فعالية في اختبار النظريات، والنتائج التي يتم الحصول عليها بعد ذلك، عادة ما يتم تطبيقها على نطاق أوسع من المجتمع الذي تم أخذ العينة منه.

إلا أن ذلك لا يخلو من المخاطرة، ذلك أن الأدوار الثقافية والآراء تلعب دورا في التأثير على المعتقدات والسلوكيات.

الجانب الميداني:

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتناسب وطبيعة مثل هذه الدراسات، حيث تم تحليل محتوى الرسائل الجامعية لقسم علم النفس بجامعة وهران المنشورة بين سنتي ٢٠١٢-٢٠١٥.

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من 95 رسالة دكتوراه وماجستير تم مناقشتها بين سنتي ٢٠١٢- ٢٠١٥ على مستوى جامعة وهران، قسم علم النفس وعلوم التربية، حيث تم حصر جميع رسائل الماجستير المنشورة على موقع الجامعة.

أداة الدراسة:

تم استخدام بطاقة تحليل لطريقة المعاينة ومدى موافقتها لمعايير اختيار العينات في البحث العلمي. حيث تم الاستفادة من الدراسات السابقة والعدد من الكتب التي تناولت مواضيع تقييم منهجية الدراسات

التربوية والأساليب الاحصائية المستخدمة، أين تم التعرف على شروط المعاينة وكيفية تعميم النتائج، وبعدها تم اختيار مجموعة من المعايير التي تم تقييم طريقة المعاينة وفقها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة النسب المئوية والتكرارات في الكشف عن النتائج وتحليل البيانات.

تحليل النتائج وتفسيرها:

عرض نتائج التساؤل الأول:

ما هي أنواع المعاينة التي تم الاعتماد عليها في رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة في جامعة وهران بين سنتي ٢٠١٢– ٢٠١٥؟

سوف نتناول عرضا لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الاطار النظري، من أجل الاجابة عن أسئلة البحث، حيث تم تحليل رسائل الماجستير المناقشة في قسم علم النفس جامعة وهران، وهي الرسائل الكمية والكيفية التي بلغ عددها ٩٥ رسالة. وكانت أهم النتائج المتعلقة بكيفية اختيار العينة من المجتمع الأصلي كما يلي:

الجدول رقم (١)

أنواع العينة التي تم الاعتماد عليها:

طريقة المعاينة	التكرار	النسبة المئوية	ملائمة المعاينة		عدم ملائمتها	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الحصر الشامل	٢	2,10	٠	٠	٢	١٠٠
العشوائية البسيطة	٢٦	٢٧.٣٦	٢	٧.٦٩	٢٤	٩٢.٣٠
العشوائية الطبقية	٤	٤.٢١	١	٢٥	٣	٧٥
العينة العنقودية	٢	٢.١٠	١	٥٠	١	٥٠
العشوائية المنتظمة	٢	٢.١٠	٢	١٠٠	٠٠	٠
المصادفة(العرضية)	٤	٤,٢١	٤	١٠٠	٠	٠
القصدية	١٥	١٥.٧٨	٣	٢٠	١٢	٨٠
الحالات المتطرفة						
المتتابعة						
النظرية						
الكتلة						
الاجتهادية						
عدم الاشارة لطريقة المعاينة	٢٠	21,05				

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم استخدام سبعة أنواع من المعاينة فقط، حيث كانت النسبة الاعلى للمعاينة العشوائية التي بلغت ٢٧,٣٦%، تليها المعاينة القصدية بنسبة ١٥,٧٨%، ثم المعاينة العشوائية الطبقية والصدفة بنسبة ٤,٢١%، وأخيرا المعاينة العشوائية العنقودية والمنتظمة والحصر الشامل بنسبة ٢,١٠%.

فيما بلغت نسبة الرسائل التي لم يتم الاشارة فيها إلى طريقة المعاينة ٢١,٠٥%.

وبالرجوع إلى المعايير المتبعة في طريقة المعاينة نجد أن المعاينة العشوائية البسيطة والمنتظمة التي بلغت حوالي ٢٨ تكرارا، لم يتبع فيها الخطوات العلمية للمعاينة إلا في رسالتين اثنتين، أما بقية الرسائل فقد كانت المعاينة العشوائية في الأصل معاينة بالصدفة.

بالنسبة للعشوائية الطبقية التي بلغت أربع رسائل فقد تم الخلط بينها وبين العنقودية، إذ في المعاينة الطبقية يتم تحديد المجموعات الفرعية بناء على خصائص المجتمع، ومن ثم تصنيف أفراد المجتمع وفقا للمجموعات الفرعية، واختيار عينة عشوائية بسيطة من كل مجموعة فرعية بنفس الطريقة التي يتم اتباعها في العينة العشوائية البسيطة. إلا أنه في بعض الرسائل مثلا يتم تحديد كل المدارس على مستوى المقاطعة أو الولاية، وبعدها اختيار مدارس بطريقة عشوائية، ومن المدارس يتم اختيار الاقسام ايضا بطريقة عشوائية وهذا ينطبق على المعاينة العنقودية.

أما بالنسبة للحصر الشامل فقد تم ذلك في دراستين اثنتين تم التطرق فيهما إلى أنه تم القيام فيهما إلى حصر كل مفردات المجتمع، إلا أنه تعذر الحصول على البيانات من جميع أفراد المجتمع ذلك أنه بعد القيام بتوزيع الاستمارات على الجميع لكنه لم يتمكن من استرجاعها كاملة مما يجعل الدراسة لا تقوم على الحصل الحقيقي الشامل.

بالنسبة للمعاينة القصدية والصدفة فهي صحيحة ولا يوجد بها أي اشكال.

لم يتم استخدام أي نوع من العينات المتعلقة بالحالات المتطرفة، والمتتابعة، والنظرية، والكتلة، والاجتهادية.

فيما لم يتم الاشارة إلى طريقة المعاينة في حوالي ٢٠ رسالة، حيث يتم القول أنه تم اختيار عينة قوامها كذا وكذا لكن لم يتم الاشارة إلى نوع المعاينة أو كيفية اختيارها.

عرض نتائج التساؤل الثاني:

ما مدى ملائمة طريقة اختيار العينة للمعايير الواجب توفرها في التعميم؟

حيث تم تحديد مجموعة من المعايير التي لا بد من قيام الباحث بها عند تحديد أو اختبار عينة من مجتمع، وبالتالي تمتع النتائج بالمصداقية التي تضمن صحة تعميمها على المجتمع ككل. والجدول التالي يوضح هذا الإجراء:

الجدول رقم (٢):

ملائمة طريقة اختيار العينة للمعايير الواجب توفرها

المعايير الواجب توفرها	ملائمة		غير ملائمة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
استرجاع كل الاستمارات دون اي نقصان	٠	٠	٤٤	٤٦,31
تعريف المجتمع الذي سحبت منه العينة	٣٠	31,57	١٤	14,73
تحديد كل صفات وخصائص المجتمع الأصلي في العينة(العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية وغيرها...)	١٠	10,52	٣٤	34,78
تحديد حجم عينة كاف لمثيل المجتمع عن طريق المعادلات الاحصائية	٢	2,10	٤٢	44,41

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك خللا كبيرا في الالتزام بمعايير المعاينة، حيث تظهر النتائج فيما يتعلق باسترجاع كل الاستمارات دون أي نقصان أن هناك ٤٤ رسالة لا يتوفر فيها هذا الشرط، وان كان هذا منطقيا لأنه من الصعوبة استرجاع كل الاستمارات الموزعة دون اي نقصان، إلا أن الباحث لا يحتاط لهذا المشكل قبل بداية التطبيق، فمثلا اذا أراد الباحث أن يطبق على عينة متكونة من ٢٠٠ على اعتبار أنها ممثلة للمجتمع الأصلي، فالأحرى به أن يوزع الاستمارات على عينة أكبر حتى لا يقع في إشكال عندما يستبعد غير الصالحة منها والذين لا يقومون بإرجاع الاستمارات.

فيما يتعلق بالشرط الثاني حول تعريف المجتمع الذي سحبت منه العينة فإننا وجدنا أن هناك ٣٠ رسالة تم فيها تعريف المجتمع الذي تم سحب العينة منه فيما لم يتم التعريف بهذا الأخير في ١٣ رسالة.

إن تعريف المجتمع هو الهدف الأساسي من الدراسة حيث أن الباحث في النهاية سيعمم نتائجه عليه، لذا لا بد من توفره كخطوة أولى من خطوات المعاينة، وإن نسبة الرسائل التي لم تقم بتعريفه ليست قليلة ويرجع ذلك الى نقص الخلفية المنهجية للطلبة.

الشرط الثالث الذي يعتبر الخطوة الثانية في اختيار العينة وهو تحديد كل صفات وخصائص المجتمع الأصلي في العينة (العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية وغيرها...). فالأساس في المعاينة هو الانطلاق من خصائص المجتمع الذي سيتم التعميم عليه، وهذا ما يتجاهله الكثير من الباحثين حيث ينطلقون مباشرة الى العينة ويختارونها بطريقة الصدفة، ثم لاحقا يقومون بتعميم هذه النتائج على المجتمع، وهذا ما تظهره نتيجة تحليل الرسائل، حيث أن حوالي ٣٤ رسالة لم يتم فيها تحديد خصائص المجتمع بدقة مما يجعل تصور الباحث والقارئ لخصائص المجتمع الذي تم الاختيار منه غير واضح وغامض.

الشرط الرابط يتعلق بتحديد حجم عينة كاف لتمثيل المجتمع بطريقة علمية عن طريق المعادلات الإحصائية، وقد وجدنا أن هناك فقط رسالتين تم فيهما تحديد حجم العينة عن طريق القوانين الإحصائية، فيما أن هناك ٤٢ رسالة لم يتم فيها تحديد حجم العينة علميا، بل يتم تحديد الحجم حسب امكانيات الباحث، وهنا نرجع مرة أخرى إلى عينة الصدفة. حيث يقوم الباحث بتحديد عينة ذات حجم معين بغض النظر عن مدى كفايتها لتمثيل المجتمع أم لا، وهكذا يصبح من الصعب تعميم هذه النتائج. كما أن هناك عددا من المعادلات الإحصائية التي يتم من خلالها تحديد حجم العينة المناسب لكن لا يتم التعامل معها.

من خلال عرض نتائج تحليل طريقة المعاينة في الرسائل الجامعية المنشورة على مستوى جامعة وهران يتضح أنه من أكبر المشاكل التي تتعلق بالتعميم في بحوثنا التربوية هي العينة التي يتم استخدامها للحصول على النتائج.

كما ذكرنا سابقا فإن من أهم شروط تحقيق التعميم الإحصائي هو المعاينة العشوائية، كونها تضمن لكل عنصر في المجتمع نفس الفرصة للاختيار مثل أي عنصر آخر، إلا أن واقع البحوث اليوم يظهر أنه لا يتم استخدام الأسلوب العلمي الإحصائي في اختيار العينات، إذ غالبا ما يستخدم الباحثون متطوعين في دراساتهم، وهذا يجعل من الصعب التعميم لأن المشاركين قد لا يكونوا ممثلين للجمهور المستهدف.

يقوم الباحث باختيار أفراد عينته بالصدفة، أي دون ترتيب سابق معهم. كأن يختار الباحث عدداً من الطلاب عند خروجهم من الجامعة أو المدرسة ويعطيهم أسئلة يجيبون عليها. والأدهى أن الكثير يتعاملون مع هذا النوع من المعاينة على أنه معاينة عشوائية، ولا يفرقون بين عينة الصدفة والعينة العشوائية، ويشيرون إليها في بحوثهم على أنها معاينة عشوائية. إن هذا النوع من العينات لا يمثل أفرادها مجتمع الدراسة بصورة دقيقة، وبالتالي فإنه من الصعب تعميم نتائج الدراسة على كل المجتمع الأصلي. وهذه الطريقة من المعاينة تشمل قطاعا كبيرا من بحوثنا وبهذا فإن نسبة كبيرة من بحوثنا لا يمكن تعميمها وهكذا تصبح نتائجها منحصرة فقط في العينة التي تم التطبيق عليها.

إن العينة السليمة هي العينة الممثلة للمجتمع الذي اختيرت منه، "وبغض النظر عن الطريقة أو الاسلوب الذي يتم استخدامه لاختيار العينة فإن خطوات المعاينة هي نفسها لا تتغير من طريقة لأخرى".

إن أفضل طريقة لاختيار العينة وتعميم النتائج هي الطريقة العشوائية كونها تعطي لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة متساوية لاختياره في العينة.

لكن بالمقابل أيضا فإن الحصول على عينة عشوائية ممثلة للمجتمع صعب جدا.

يرى "عبد المجيد عودة" "أنه من الأسئلة المتكررة لكثير من المناقشين للطلاب عند مناقشة الرسالة : كيف تم اختيار العينة العشوائية ؟ أو بمعنى آخر: هل تأكدت أن العشوائية بتعريفها الدقيق تم تحقيقها فعلاً ؟

وهنا لا بد من الاعتراف أن هذه مشكلة، لأنه يوجد فرق بين الكلام النظري والكلام العملي. وحتى في المجتمعات المتقدمة من حيث الوعي الإحصائي من الصعب تطبيق العشوائية كما تعّرف في الكتب والمراجع على الواقع العملي. فكل ما يستطيع أن يفعله الباحث هو أنه يعطي الاستبانات لإدارة العلاقات العامة بالمؤسسة أو الجهة محل البحث وتقوم هي بتوزيع الاستبانات على المبحوثين".[٢٣]

كما أن الباحث بسبب ضيق الوقت والإسراع من أجل إنهاء الرسالة ومناقشتها، وقلة الوعي الاحصائي، وقلة توفر الوسائل وكذا قلة تعاون المؤسسات التي يقوم بالتطبيق على مستواها يجعله يختار المعاينة التي لا تكلفه جهدا أكبر.

خلاصة وتوصيات:

إن من أهم المعايير الأساسية لعلم النفس "كعلم" هو قدرته على تعميم النتائج إلى المجتمع ككل. لكن هذا التعميم يصطدم بالكثير من العوائق التي تجعل منه أمرا بالغ الصعوبة في كثير من الأحيان، فبالإضافة إلى خصوصية الظواهر النفسية التي لا تتسم بالثبات، هناك نقص كبير لدى الباحثين بالأساليب العلمية التي يتم اتباعها أثناء اختيار العينة، مما يجعلها غير ممثلة للمجتمع الأصلي.

ومن أجل التحقق من مصداقية التعميم في البحوث النفسية والتربوية قمنا في دراستنا هذه بتقييم طريقة المعاينة المستخدمة في ٩٥ رسالة من رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة في قسم علم النفس وعلوم التربية بجامعة وهران بين سنتي ٢٠١٢-٢٠١٥. أظهرت النتائج أنه تم استخدام سبعة أنواع من المعاينة فقط، حيث كانت النسبة الاعلى للمعاينة العشوائية التي بلغت ٢٧,٣٦%، تليها المعاينة القصدية بنسبة ١٥,٧٨%، ثم المعاينة العشوائية الطبقية والصدفة بنسبة ٤,٢١%، وأخيرا المعاينة العشوائية العنقودية والمنتظمة والحصر الشامل بنسبة ٢,١٠.%، فيما بلغت نسبة الرسائل التي لم يتم الاشارة فيها إلى طريقة المعاينة ٢١,٠٥%. وقد بلغ حجم الرسائل التي لم يتم فيها اتباع فيها الخطوات العلمية للمعاينة العشوائية البسيطة والمنتظمة حوالي ٢٨ تكرارا، حيث كانت المعاينة العشوائية في الأصل معاينة بالصدفة.

أما بالنسبة لمدى ملائمة طريقة اختيار العينة للمعايير الواجب توفرها في التعميم، فقد كان هناك خللا كبيرا فيما يتعلق باتباع الخطوات اللازمة في المعاينة حيث أنه لم يتم اتباع خطوات المعاينة الصحيحة في اغلب الرسائل.

وانطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- القيام بالمزيد من الدراسات حول التعميم في البحوث النفسية والتربوية للحفاظ على مصداقية البحوث التربوية وذلك انطلاقا من ندرة البحوث المتعلقة بالتعميم التي لمسناها خلال بحثنا .

- القيام بدراسات حول المعاينة، وطرق اختيارها في البحوث وأثر ذلك على تعميم النتائج.

- تدريب طلبة الماجستير والدكتوراه على مهارات البحث العلمي ومنهجيته السليمة وكيفية اختيار العينة المناسبة لكل تصميم بحثي.

خلاصة القول: يعتبر التعميم أمرا ضروريا في علم النفس، ولكن هناك حاجة إلى اختيار عينات ممثلة قدر الإمكان للجمهور المستهدف كي يكون التعميم صحيحا.

ومن أجل القيام بذلك بشكل صحيح نحتاج إلى حل كثير من المشاكل المعقدة التي تتعلق بالمفاهيم المشوهة حول استخدام الأساليب الإحصائية في علم النفس، إذا تحقق ذلك، سينظر إلى علم النفس بطريقة أكثر علمية، ويمكن أن تكون نتائجه أكثر وضوحا واتساقا وموثوقية.

المصادر

[1] إحسان علي هلول، مشاريع طلبة المراحل المنتهية في جامعة بابل: دراسة تقويمية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ١٩، العدد (٢)، ص٢٠٠-٢١٦، ٢٠١١.

[٢] هناء عبد الحكيم كاظم، سيناء شمال مصحب، النشر الالكتروني ودروه في تطوير البحث العلمي، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد ٢١، العدد ٣، ص ص ٩٣٤- ٩٤٦، ٢٠١٣.

[3] W, Richard, "A generalized oligopoly model." *Metroeconomica* ,53.1. 2002.

[4] M, Philipp, "On generalization in qualitatively oriented research." *Forum Qualitative Sozialforschung/Forum: Qualitative Social Research*. Vol 8, No 3. 2007.

[5] عمر أحمد مختار،"معجم اللغة العربية المعاصرة، الاردن"، *عالم الكتب للنشر* . ٢٠٠٨ .

[6] S, L, Allen., and B,L. Richard, "Generalizing generalizability in information systems research." *Information systems research* ,14.3 , 221-243. 2003.

[٧] القرني محمد المسفر. "منهج البحث الكيفي والخدمة الإجتماعية العيادية"، *جامعة أم القرى*، ص٧.

[٨] إنجى حمدى عبد الحافظ." دور الاستقراء في البحث العلمي: دراسة وتقييم موقف كل من المؤيدين والمعارضين"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة عين شمس، كلية التربية . ٢٠٠٦ . ص ٤.

[9] P,Geoff, and M, Williams, "Generalization in qualitative research." *Sociology* 39.2, 295-314. 2005.

[10] F, P, Denise., and C, T, Beck, "Generalization in quantitative and qualitative research: Myths and strategies." *International journal of nursing studies* ,47.11, p 1452. 2010.

[11] M, J, Albert ; G, Durepos, and E, Wiebe, eds," Encyclopedia of case study research: L-z; index" ,Vol. 1. Sage. 2010 .p 891.

[12] F, P, Denise., and C, T, Beck. "Generalization in quantitative and qualitative research: Myths and strategie ,p 1452 .

[13] أبو علام محمود. "مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية." *دار النشر للجامعات*، القاهرة . ٢٠٠٦. ص ١٦٤.

[14] عزو إسماعيل عفانه."أخطاء شائعة في تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات"، مؤتمر *البحث العلمي: مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه*، الجامعة الاسلامية غزة .٢٠١١. ص ٣٢٠.

[15] R ,Yin,"Analytic Generalization" , In Albert J. Mills, G. Durepos, & E. Wiebe (Eds.), Encyclopedia of Case Study Research. (pp. 21-23). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, Inc .2010. p 15.

[16] S, Asher, "Multiple case narrative: A qualitative approach to studying multiple populations", Vol. 7. *John Benjamins Publishing* .2005. p 192

[17] خالد أحمد مصطفى حجر، "معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي: دراسة نظرية"، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية*، مج ١٥، ع ٢ .٢٠٠٣. ص ١٤٤.

[18] D, Martyn, "The good research guide: for small-scale social research projects", McGraw-Hill Education (UK). 2014. p 299

[١٩] عثمان عي،" بنية المعرفة العلمية عند غاستون باشلار"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة قسنطينة.٢٠٠٨.

[٢٠] بن صغير عبد المؤمن، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية"، *مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية*، العدد الأول، ٢٠١٣.

[٢١] كارل بوبر، "عقم المذهب التاريخي"، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: عبد الحميد صبرة، دار المعارف، الاسكندرية . ١٩٥٩. ص ١٢.

[٢٢] بن صغير عبد المومن، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية"، ص ٣٠.

[٢٣] أحمد عودة عبد المجيد عودة، مشكلات استخدام الإحصاء في تحليل البيانات للرسائل العلمية والأطروحات"، الملتقى العلمي الأول لكلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.